الكردستاني: نحن لا نصدر النفط ولا نهربه

الحكومة تتهم معارضيها بتأزيم العلاقة مع تركيا

قال التحالف الكردستاني أمس الأحد ان إقليم كردستان لا يصدّر النفط أو يهربه إلى تركيا أو إلى أيّ من دول الجوار.واعتبر النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد أن مطالبة الحكومة العراقية لتركيا بعدم استيراد النفط من الاقليم، "استنجاداً بدولة أجنبية"، مؤكداً أن الإقليم لا يصدر النفط وإنما يبادله بالمشتقات النفطية لسد النقص الحاصل جراء عدم إيفاء الحكومة الاتحادية بحصة الإقليم من المحروقات.

□ بغداد / اياد التميمي

جاء حديث النائب الكردستاني رداً على تصريحات أدلى بها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني حين طالب تركيا بعدم استيراد النفط من إقليم كردستان، وأضاف محمد أن "هذا التصريح من قبل الشهرستاني لم يكن الأول وإنما سبقته مطالبة الحكومة العراقية الولايات المتحدة بمنع شركة اكسن موبيل من الاستثمار في كردستان واتصال الحكومة بدولة الإمارات بقطع العلاقات التجارية مع الإقليم" معتبراً ذلك كله يمثل "استنجاداً بدول أخرى".

واشار الى ان نائب رئيس الوزراء دائما ما يلاحق الاقليم لمنعه من اخذ مستحقاته تاركاً الأسباب التي حدت حكومة الاقليم الى اتخاذ تلك الخطوات، مبينا ان حصة الاقليم من مشتقات النفط لا تكفي محافظة واحدة من محافظات الاقليم".

واعتبر محمد أن "هذا الأسلوب لا يحل المشاكل وإنما يعقدها"، مؤكداً أن "حكومة الإقليم لا تصدر النفط إلى تركيا وإنما تبادله بمشتقات نفطية كالبنزين والنفط الأبيض لعدم التزام الحكومة الاتحادية بتسليم حصة الإقليم من المشتقات النفطية حيث لا يصله سوى ١١٪ من هذه المحروقات.

وتساءل قاسم وهو مقرر لجنة النفط والطاقة النيابية هل تعتبر الحكومة مبادلة النفط الخام بمشتقاته تصديراً للنفط؟ مطالبا بتوضيح جولة التراخيص الممنوحة من قبل الحكومة الى الشركات التي تستخرج وتستثمر النفط في العراق.

ويرى المحلل السياسي خالد السراي ان التدخل الاقليمي واضح منذ تأسيس الدولة العراقية، الا انه اعتبر الخلافات السياسية الحاصلة في العراق هي احد اهم الاسباب التي تمنح الشرعية الكافية لمثل هذا التدخل، خصوصا وان هناك مصالح اقتصادية مع الجانب التركي .

السراي اكد في تصريح للمدى ان الحكومة ليست وحدها المسؤولة عن بناء العلاقات الخارجية، معتبرا ان الحكومة غير مكونة من حزب او طائفة واحدة .

وانتقد السراي ما يقوم به البرلمانيون على وجه الخصوص، موضحاً ان كل عضو في البرلمان اصبح وزيرا للخارجية، وهو يطل على وسائل الإعلام يدافع عن الأتراك "تدخلا غير مقبول".

وأضاف السراي ان "على جميع المسؤولين والسياسيين ان يحترموا الثوابت الوطنية التي اقرها الدستور".

وحول ما تناقل من انباء عن تصدير اقليم كردستان النفط عبر ميناء جيهان التركي، رجح السراي ان يكون تأخير تشريع قانون النفط والغاز أحد الأسباب، إضافة الى عدم الاستقرار السياسي، وعدم التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.

الى ذلك حملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، الأحد، شخصيات سياسية عراقية مسؤولية تأزم العلاقات مع تركيا، وفي حين أعربت عن رفضها للمحاولات "الطائفية والقومية" التي تهدف للتدخل الخارجي في الشؤون العراقية، اعتبرت تصريحات المسؤولين الأتراك "تدخلا غير مقبول".

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق في بيان صدر، امس، وحصلت المدى على نسخة منه، إن "العلاقات العراقية التركية ربما تتأثر بالمشاكل الداخلية خاصة وان التأزم الأخير الذي شهدته الساحة العراقية انعكس نوعاً ما على العلاقات بين البلدين.

وأضاف العلاق أن "الحكومة العراقية تطمح أن تسير علاقات العراق مع الدول كافة وفق العرف الدولي الذي يجمع الدول الصديقة والشقيقة، خاصة وان تركيا دولة جارة تجمعنا معها علاقات سياسية واقتصادية مميزة لاسيما في السنوات الأخيرة"، محملا "بعض الأطراف والشخصيات السياسية العراقية مسؤولية التأزم الأخير بين البلدين، مؤكدا أن عدم تسليم الإقليم النفط الخام للحكومة الاتحادية تسبب بخسارة العراق بثمانية مليارات و ٥٠٠ مليون دولار.

وبدأت العلاقات بين حكومة المالكي وأنقرة تسوء عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار ٢٠١٠، حيث اتهمت الأخيرة بدعم ائتلاف القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي الذي يعد الخصم الأكبر للمالكي، كما تجددت الأزمة نهاية العام الماضي، إثر إعراب رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن عن قلقه حيال الأزمة السياسية بين السنة والشيعة في العراق، وتحذيره من أن تؤدي إلى تنامي خطر اندلاع حرب طائفية، فضلاً عن حديثه عن "التسلط السائد" في البلاد.

منشأة نفطية

عالم آخر

■ سرمد الطائي

ايران تمنع ظهور الدجاج في التلفزيون

قائد الشرطة الايرانية اسماعيل احمدي مقدم انتقد محطات التلفزة في بلاده بشدة قبل يومين، لا لانها تنقل مواقف المعارضة المقموعة لا سمح الله، فكل تلفزيونات ايران حكومية تحت اشراف مكتب المرشد، لكن السيد اسماعيل كان حزينا لان البرامج التلفزيونية في بلاده تقوم ببث مشاهد لاشخاص يقومون بأكل الدجاج خلال وجبة طعام!

حين سمعت عنوان الخبر في راديو فردا الناطق بالفارسية، تصورت ان الجنرال اسماعيل شخص نباتي يعارض اكل الحيوانات وعرض صور تناول الدجاج في التلفزيون، لكن بمجرد ان تابعت الموضوع اكتشفت ان الدواعي تتعلق بالامن الاقتصادي الذي يثير قلق قائد الشرطة الايرانية.

يقول الجنرال الذي اعتقد انه يحاول التوقف عن اكل الدجاج تضامنا مع الفقراء "التلفزيون يعرض مشاهد تناول الدجاج خلال المسلسلات والافلام، بينما الكثير من المشاهدين الايرانيين لا يستطيعون اليوم شراء دجاجة. انني اسمع بعض الفقراء يتوعدون بحمل السيوف وانتزاع حقوقهم بالقوة، من الاثرياء".ان سعر الدجاجة الواحدة حسب التقارير الرسمية ارتفع من خمسة دولارات الى ثمانية في العاصمة طهران، ووسط ازمة اقتصادية عنيفة تتعرض لها ايران على خلفية برنامجها النووي والعقوبات الدولية، حاولت الحكومة ان تسيطر على ازمة الدجاج هذه، لكنها تفشل كما يبدو، الى حد ان قائد الشرطة يناشد التلفزيون منع الدجاج من الظهور على الشاشة مراعاة لمشاعر الفقراء.

الحكومة تحاول اجبار القطاع الخاص على خفض الاسعار، عبر فتح منافذ حكومية تبيع هذا الطير المسكين، بالسعر القديم، والنتيجة ان وكالة مهر الرسمية للانباء، تنقل ان مئات المواطنين يقفون في طوابير طويلة امام هذه المتاجر، وينتظرون ساعات دون ان يحصلوا على دجاجتهم الحكومية.

ويحتاج سكان طهران ١٢٠٠ طن من الدجاج يوميا، بينما لا تنتج هذه المدينة سوى ٢٥٠ طن، وهي تسد حاجاتها من المدن الاخرى، لكن المدن الاخرى هذه صارت تصدر الدجاج الى خارج البلاد لسد العجز في العملة الصعبة بسبب العقوبات الدولية، ما ادى الى ظهور ازمة شديدة تتزامن مع دخول شهر رمضان الذي يتزايد خلاله الطلب على اللحوم.

الاصدقاء الذين قرأت لهم الخبر ابدوا اهتماما كبيرا لا لانهم مهتمون بالشأن الايراني، بل لانهم شعروا بالخوف من ان يقوم التجار العراقيون بتصدير دجاجنا الى طهران، لا بقصد دعمها طبعا بل لدواعي تجارية صرفة تعود بالفائدة على اقتصاد البلد، حتى لو ادى ذلك الى شح هذه اللحوم في اسواقنا خلال الشهر الفضيل.

اتأمل هذا الموضوع واتذكر اننا كشعب جربنا مثل هذه الايام خلال كل الحروب. وحين كنت طفلا جربت ان اقف في طابور طويل للحصول على "طبقة بيض" او "دجاجة" اما في ايام الحصار فلم يكن هناك طابور اساسا. وحين رحل صدام اكتشفنا ان اسهل شيء في العالم هو الحصول على الدجاج الرخيص ثمنا، سواء كان من ماركة الكفيل او المراد، او ساديا، لكن ساسة ايران لا يريدون اكتشاف ذلك.

الدجاج الايراني في "موقف حرج"، فهو مطالب بأن يتضامن مع المشروع النووي الايراني ويضحي بنفسه على موائد الدول المجاورة كي يحصل قادته على العملة الصعبة. والدجاج هذا مطالب بأن يسد حاجة اهالي العاصمة، وبدل ان يجري تكريمه وعرضه في نشرات الاخبار الى جوار صور الابطال والجنرالات، فهو مطالب اليوم بعدم الظهور على شاشة التلفزيون رغم انف تضحياته الثورية غير المنقطعة.

اشعر بأسف كبير كلما تناقلت وسائل الاعلام تطورات جديدة تبين كيف ينسحق الشعب الايراني العالق بين فكي كماشة، بين العقوبات الدولية وسياسات حكومته التي لا تنتهي مطامحها عند مشروع نووي او توسع سياسي، بينما تعجز عن توفير الف طن من الدجاج لسكان طهران.

الى اي منحدر سحيق تأخذ النخبة الثورية، شعب ايران الاكثر تحضرا في الشرق الاوسط؟ اي محن وويلات ينبغي لهذا الشعب ان يجرب بعد كل ما حصل له خلال العقود الاربعة الماضية؟ أي مستقبل ينتظر المنطقة اذا كان "الجنرالات النباتيون" يعتقدون أن منع الدجاج من الظهور في تلفزيون ايران سيحل ازمات البلاد؟

اتهامات ضد قاض سمح باستغلال ممتلكات "أعوان صدام" في واسط

□ بغداد /المدى

هددت الكتلة البيضاء، امس الأحد، باللجوء إلى المحكمة الاتحادية ضد قاض في محكمة الرصافة لإصداره قرارا سمح باستغلال ممتلكات لأعوان النظام السابق في واسط، مؤكدة أن القاضي تجاهل قرارات وزارية، وقراراً لهيئة المساءلة والعدالة.

وقال رئيس الكتلة جمال البطيخ في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "هناك أراضي زراعية في محافظة واسط تقدر بمليون دونم مستغلة من قبل أعوان النظام السابق، رغم صدور القرار رقم ٧٦ ز، والقرار رقم ٨٨ اللذين يقضيان بحجز الأموال المنقولة ومصادرتها منهم"، مبينا أن "استغلال الأراضي تم بقرار من قاضي محكمة الرصافة شهاب احمد ياسين".

وهدد البطيخ بـ"اللجوء إلى المحكمة الاتحادية لتقديم شكوى ضد القاضي، والوقوف على السند القانوني، الذي اعتمده في إصدار قراره"، مضيفا أن "القاضي تجاهل القرارات المذكورة، فضلا عن قرار المساءلة والعدالة الذي شمل أعوان النظام السابق".

ولفت البطيخ إلى أن "هناك مزرعة مساحتها ٥٥ دونما تعود لأعوان النظام السابق، وجرى التوجيه لوزارة الزراعة من قبل رئيس الوزراء بضرورة فسخ العقد وإعلانها للإيجار إلا أن القرار لم ينفذ منذ عام ٢٠٠٨"، مضيفا أن "عقد المزرعة الواقعة في منطقة الدبوني في واسط هو الآخر انتهى وقرر وزير الزراعة عدم تجديد العقد لغرض توزيعها بعد إعلانها في ١٨ تموز الجاري، إلا أن القاضي المذكور أصدر قرارا وللمرة الثانية يطلب فيه من وزير الزراعة إيقاف إجراءاته لصالح أعوان النظام"، بحسب قوله. يشار إلى أن قرار هيئة المساءلة والعدالة رقم ٧٦ لسنه ٢٠٠٣ ينص على مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لأعوان النظام السابق. وتشكلت هيئة المساءلة والعدالة في كانون الثاني ٢٠٠٨ بعد أن أقرها البرلمان العراقي الذي نص على تشكيل هيئة وطنية عليا للمساءلة والعدالة بدلا من هيئة اجتثاث البعث التي تشكلت بموجب قرار صدر عن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في ٢٠٠٣، وكانت المهمة الأساسية للهيئة منع وصول العناصر البعثية المعروفة إلى سدة الحكم ومنعها من المشاركة في العملية السياسية، وكان آخر قرار أصدرته هيئة المساءلة والعدالة قضى باستبعاد نحو ٥٠٠ شخصية سياسية من المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في آذار الماضي.

مصدر برلماني: تسريب الأسئلة للمرشحين لمفوضية الانتخابات

لجنة الخبراء تدخل في مشاكل حادة حول آلية توزيع المقاعد على المكونات

□ بغداد/محمد صباح

كشف مصدر برلماني ان بعض اعضاء لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات قام بتسريب أسئلة اختيار مرشحي مجلس المفوضية لمرشحين لأسباب شخصية وطائفية وحزبية، لافتا الى وجود مشاكل كبيرة وحادة بين الكتل السياسية حول آلية اختيار المفوضية الجديدة.ومن المقرر أن تستأنف لجنة الخبراء اجتماعاتها اليوم الاثنين للتوصل إلى آلية لتوزيع مقاعد مجلس المفوضين على المكونات.

في المقابل قلل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي من خبر تسرّب الأسئلة للمرشحين بقوله "ان كان هناك تسريب لأسئلة اختبار المرشحين لمجلس المفوضية فهو بنسب بسيطة".

اما ائتلاف العراقية فقد دعا الكتل السياسية الى الالتزام بالاتفاقات السابقة في ما يخص توزيع المقاعد في جميع الهيئات المستقلة بما فيها المفوضية العليا للانتخابات.هذا وقد صوت مجلس النواب العراقي، في الـ٢٨ من تموز الماضي، على عدم عزل رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بعد استجواب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، واعضاء المفوضية في (٢ أيار ٢٠١١) من العام الماضي

وفي تصريحات لـ"المدى"كشف مصدر برلماني ان بعض اعضاء من لجنة الخبراء لاختيار مجلس المفوضية العليا للانتخابات قام بتسريب اسئلة الاختبار لبعض المرشحين للمفوضية بدوافع حزبية وطائفية ،مبينا ان الغاية من هذه الاجراءات هو ابعاد الكفاءات التي اثبتت حضورها من خلال الخبرة الطويلة والشهادات الحاصل عليها والاستقلالية التي تمتعوا بها.

وتتولى لجنة نيابية مكونة من ٢١ عضوا يمثلون مختلف الكتل السياسية بعملية اختيار مجلس جديد لمفوضية الانتخابات وبإشراف مباشر من بعثة الأمم المتحدة في العراق.وكانت اللجنة قد قررت في وقت سابق اعتماد آلية اختيار المفوضية بمرحلتين الأولى تقليص العدد المتبقي من ٦٠ إلى ٣٠ والثانية اختيار تسعة مرشحين من أصل ٣٠ شخصا.وفتح باب الترشيح لعضوية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديدة في ٢٠ تشرين الأول أكتوبر الماضي على مدى شهر كامل وتسلمت اللجنة التي شكلها مجلس النواب لاختيار المفوضية أكثر من ٧ آلاف طلب لعضوية المفوضية.

المصدر الذي طالب عدم الكشف عن هويته،ذكر ان هناك مشاكل كبيرة بين الكتل السياسية داخل لجنة الخبراء بخصوص توزيع المقاعد وعدد اعضاء المفوضية الجديد ،لافتا الى ان التحالف الوطني يطالب بـ(٥) مقاعد في حين تطالب العراقية بـ(٣) والتحالف الكردستاني بـ(٢) من اصل تسعة مقاعد.

وعن امكانية استبعاد تمثيل الاقليات في مجلس المفوضية الجديد ،افاد بان"الصراعات السياسية بين الكتل الكبيرة سوف تفضي الى عدم تمثيل هذه الاقليات في المفوضية القادمة بسبب تعنت هذه الكتل بمطالبها، لافتا الى ان التحالف الكردستاني سوف ينيط احد المقاعد الى حزب الاتحاد الوطني الذي يتزعمه رئيس الجمهورية جلال طالباني والاخر الى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يترأسه رئيس اقليم كردستان مسعود بازراني الامر الذي اثار حفيظة كتلة التغيير البرلمانية.

وتشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥. وأشرفت على إجراء ثلاث عمليات انتخابية الأولى لمجالس المحافظات والثانية للانتخابات النيابية والثالثة انتخابات برلمان إقليم كردستان لكنها تعرضت إلى انتقادات سياسية لاذعة خلال الانتخابات النيابية الماضية بعد إعلان نتائجها.

ومن جهته ،اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عادل المالكي لـ(المدى)"ان لجنة الخبراء حددت ثمانية اسئلة في مقابلة المرشحين لمجلس المفوضية الجديد وتتعلق بعمل المفوضية وبالجانب السياسي وبالجانب الاداري والمالي والاخير يتعلق بشخصية المرشحة من حيث اللياقة والاداء واسلوب الكلام ،منوها الى ان لكل سؤال (٢٠) درجة.

وتابع"ان المرحلة المقبلة سوف تشهد اختيار ثلاثين مرشحا من اصل ستين ومن ثم يتم اختيار تسعة منها يمثلون مجلس المفوضية الجديد، لافتا الى انه "وبحسب اتفاقات سياسية سابقة ستكون حصة المكون الشيعي نصف زائداً واحد" .

وبشأن تسريب الاسئلة التي وضعتها لجنة الخبراء لاختيار المفوضية الجديدة ، قال المالكي وهو عضو في اللجنة "تسريب الاسئلة إن حدث فهو بنسب بسيطة، نافيا ان يكون لاعضاء هذه اللجنة العلم او الدراية بهذا الموضوع.

وبدوره أكد النائب عن كتلة المواطن عبد الحسين عبطان "ان المشكلة الحقيقية التي تواجه عملنا حاليا هي في العدد الذي حدده قانون مجلس المفوضية السابقة بتسعة اشخاص، مبينا ان هناك كتلاً تريد تعديل هذا القانون وجعل العدد أكبر.

وتابع "ان هناك اجماعاً داخل لجنة الاختبار على ان يكون العدد تسعة لا غير، منوها ان العراقية تطالب وبقوة بالحصول على ثلاثة مقاعد من هذه التسعة".وأضاف عبطان ان التقسيم الذي يكون مقبولا هو كالتالي: (٤) مقاعد للمكون الشيعي، وللمكون السني(٢) وللكردي (٢) وواحد للأقليات، لافتا الى ان هذه الرؤية مقبولة من الجميع عدا العراقية وننتظر منها الاستجابة لذلك.

الى ذلك دعت القائمة العراقية جميع الكتل السياسية الى الالتزام بالاتفاقات السياسية السابقة التي تشكلت بموجبها المفوضية الحالية ،لافتا ان توزيع المقاعد كان (٤) للتحالف الوطني وللعراقية (٣) وللاقليات، ومقعدان للتحالف الكردستاني.

وقال النائب عن القائمة العراقية زياد الذرب لـ(المدى)"ان الكتل السياسية بين فترة واخرى تحاول اعادة الاتفاقات السياسية المسبقة وتحديدا ما يخص توزيع المقاعد في الهيئات المستقلة ومنها المفوضية العليا للانتخابات ،مؤكدا ان التوزيع السابق للمفوضية اعطى للعراقية مع المكون التركماني ثلاثة مقاعد، واثنين للتحالف الكردستاني واربعة الى التحالف الوطني وفق قانون المفوضية.

واضاف"ان هناك عدة مقترحات من اجل حسم هذا الموضوع ومنها أن يتم اختيار (٨) مفوضين ومن ثم يتم فيما بعد اختيار ممثل الاقليات، مستدركا "ان هذا المقترح اصطدم بعدم تمثيله للمرأة وهذا مناف للدستور. أما المقترح الاخر فيتمثل بالتصويت على المرشحين التسعة بسلة واحد، والمقترح الثالث هو تعديل قانون مجلس المفوضية وزيادة العدد الى (١٣) مفوضاً.واختتم الذرب حديثه بالقول ان "لجنة اختيار مجلس المفوضية سوف تجتمع اليوم الاثنين لحسم الموضوع والتوصل الى اتفاق حول آلية اختيار المقاعد والمرشحين".